دور إستراتيجية العنقود الصناعي
في تحقيق تنافسية الصناعات الصغيرة والمتوسطة

The role of the industrial cluster strategy
In achieving the competitiveness of small and medium industries

د. لخلف عثمان
أستاذ محاضر ، جامعة الجزائر03
البريد الإلكتروني: athmlakhlef@yahoo.fr

ملخص

تعد إستراتيجية العنقود الصناعي أحد أهم أساليب تطوير الصناعات الصغيرة والمتوسطة ودعم قدراتها الإنتاجية، مما يساعد تلك الصناعات على تحقيق مزايا تنافسية، من إمكانية استخدام التكنولوجية المتطورة، أو تخفيض تكاليف الإنتاج بالإضافة إلى رفع جودة وتنافسية المنتجات النهائية. إذ تحتل الصناعات الصغيرة ومتوسطة الحجم أهمية كبيرة في مختلف الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، وهو ما يرجع إلى الدور الكبير الذي يمكن أن تقوم به هذه المشروعات في تفعيل استراتيجيات النمو المصاحب لزيادة فرص التوظيف ومواجهة الفقر وإعادة توزيع الدخل، وهي كلها أمور تحتل أولوية في إعداد السياسة الاقتصادية لكل المجتمعات. والصناعات الصغيرة والمتوسطة تواجه العديد من المشكلات التي ترجع أساسا إلى صغر الحجم والتكاليف المرتفعة، إذ أن هذه المشكلات وحسب دراسات أجريت مؤخرا لا ترتبط فقط بصغر الحجم (حجم المنشآت) وإنما بتفككها وعدم ارتباطها في هياكل متكاملة، ومن هنا ظهر ما يسمى بالعنقود الصناعي كأداة لدعم الصناعات الصغيرة والمتوسطة في الأسواق الداخلية والخارجية، إذ أن ترابط المنشآت في عناقيد صناعية سينتج عنه العديد من المزايا، فهي تساعد على زيادة فرص التخصص وتقسيم العمل، كما تؤدي إلى تقليل نفقات التبادل أثناء المراحل الإنتاجية وبالتالي تخفيض التكاليف مما يؤدي إلى رفع المزايا التنافسية لهذه الصناعات.

الكلمات المفتاحية: عنقود صناعي؛ صناعات صغيرة ومتوسطة؛ تنافسية.

Abstract

Industrial cluster's strategy is one of the most important tools to develop small and medium industries and to support their productivity; it helps them to achieve many competitive features; it also helps them to use new technologies, and reduce productive costs in addition to increase the quality and final products' competitiveness. Small and medium size industries occupy a great importance in advanced and developing countries. They participate in stimulating growth strategies for the purpose of jobs creation, diminishing poverty and redistributing income, all these preoccupy a priority in the elaboration of economic policies. In counterpart, these industries encounter many problems refer mainly to the small size and high costs. According to some last studies, these problems do not only depend on the size but also on their dissociation and on imperfect structures. Industrial cluster has been appeared as a tool to support small and medium industries in local and foreign markets. This tool provides several features, it helps increasing specialization and labor division; it leads to reduce exchange costs during the phase of production and therefore reducing costs which allows them increasing their competitiveness

Key words: industrial cluster, small and medium industries, competitive.

مقدمة :

إن مفهوم العنقود الصناعي يتلاءم مع مبدأ التنافسية، حيث من شأن النظر إلى الصناعة كعنقود، أن يحدد مدى تنافسية الصناعة من خلال تحديد أماكن الضعف والخلل وأماكن القوة والفرص في الصناعة وما يحيط بها من نشاطات داعمة لها، سواء من خلال التكامل الأفقي أو التكامل الرأسي.

وعلى هذا الأساس جاءت هذه المقالة لتعالج هذا الموضوع من خلال التطرق إلى ما يلي:

- **أولا:** مدخل إلى العناقيد الصناعية؛
- **ثانيا:** نشأة العناقيد الصناعية وتطور العلاقات الصناعية داخلها؛
- **ثالثا:** سياسات تطوير العنقود الصناعي وعلاقته بمحددات الميزة التنافسية(الصناعات الصغيرة والمتوسطة).

أولا : مدخل إلى العنقود الصناعي

يمكن اعتبار إستراتيجية العنقود الصناعي أحد أهم الأساليب أو الاستراتيجيات المتبعة في تطوير الصناعات الصغيرة والمتوسطة لمساعدتها في التغلب على المشكلات المتعلقة بصغر الحجم.

1- تعريف العنقود الصناعي :

تعرف العناقيد الصناعية بأنها "تجمعات محلية أو إقليمية عالمية لعدد من الشركات و المؤسسات المرتبطة والمتصلة ببعضها البعض في مجال معين بما يمثل منظومة من الأنشطة اللازمة لتشجيع ودعم التنافسية".

من خلال ما سبق تتضمن العناقيد الصناعية المصنعين والموردين للمدخلات الهامة، كمكونات الإنتاج أو الموردين لبعض خدمات البنية التحتية الخاصة بالصناعة بالإضافة إلى قنوات التسويق ومنتجي المنتجات المكملة التي تستخدم مدخلات متشابهة أو عمالة وتكنولوجية متقاربة.

كذلك يتبع مفهوم العنقود الصناعي ليضم عدد من هيئات التمويل والهيئات الحكومية وغير الحكومية مثل الجامعات، هيئات التوحيد القياسي (Standards setting agencies) والمؤسسات التي تقوم بالتدريب المهني والنقابات المهنية التي تقدم خدمات التدريب والتعليم والمعلومات والبحث العلمي والدعم الفني، بما يعبر عن وجود علاقات تشابك خلفية وأمامية قوية بين وحدات العنقود"[1].

ويمثل العنقود السلسلة الكاملة للقيمة المضافة، ولكن تختلف العناقيد من حيث العمق ودرجة التعقيد، ولكن غالبا ما يضم العنقود الصناعي جميع مراحل العملية الإنتاجية[2]، وبذلك يمكن التمييز بين نوعين من علاقات الترابط بين الشركات في العنقود الواحد فهناك ترابطات أفقية، وهي تلك العلاقات التي تكون بين منشآت في نفس المرحلة الإنتاجية، وعلاقات تكامل رأسي وهي تلك التي تكون بين شركات في مراحل

مختلفة من العملية الإنتاجية، وبالتالي فإن العنقود في صورته الحقيقية يمثل شبكة من العلاقات الصناعية المتنوعة"[3].

ويختلف المجال الجغرافي للعنقود بين التركز في مدينة واحدة أو في مجموعة من المدن أو في دولة بأكملها أو في مجموعة من الدول المتجاورة، ورغم أنه من السائد أن تتخذ العناقيد الصناعية صفة التجمع في مكان أو إقليم جغرافي محدد (العناقيد المحلية)، إلا أن هذه الظاهرة قد تتراجع في ضوء التطور الهائل في وسائل النقل والاتصالات وكذلك التطور التكنولوجي.

2. سمات العناقيد الصناعية:

رغم اختلاف أحجام وأشكال وأنواع العناقيد الصناعية في العديد من الدول إلا أن هناك عدة سمات أساسية تتوفر في العناقيد منها[4]:

- تجمع جغرافي لشركات تربطها علاقات في سلسلة القيمة المضافة؛
- علاقات ترابط راسية (أمامية وخلفية) وأفقية مبنية على تبادل السلع، والخبرات والموارد البشرية؛
- توافر خلفية اجتماعية وسلوكية تدعم الترابط بين المؤسسات الاقتصادية؛
- شبكة من المؤسسات والمعاهد العامة والخاصة التي تساعد الكيانات الاقتصادية المختلفة، والتي يعتبر وجودها من أهم العوامل التي تساعد على تعزيز تنافسية أعضاء السلسلة العنقودية كالجامعات والمعاهد التعليمية.

3. مزايا العناقيد الصناعية:

ينتج عن العناقيد الصناعية العديد من المزايا أهمها:

- زيادة فرص التخصص وتقسيم العمل؛
- تقليل نفقات التبادل أثناء مراحل العملية الإنتاجية وبالتالي تخفيض تكاليف الإنتاج بصفة عامة، وهو ما يؤدي في النهاية إلى رفع المزايا التنافسية للمنتجات وبالتالي تحسين فرص التصدير إلى الخارج مما ينعكس على الاقتصاد ككل.، كما يؤدي تجمع وحدات متخصصة في مجالات متقاربة إلى تركز الخبرات الفنية سواء البشرية أو التكنولوجية في هذه المجالات ويساعد حصول الوحدات الصغيرة على مزايا الحجم الكبير من خلال تخصص كل وحدة في مرحلة أو جزء محدد من المنتج النهائي، بالإضافة إلى الأسعار التفضيلية لشراء كميات كبيرة من المواد الخام، كما يساعد هذا التركز للمنشآت على تطور البنية الأساسية من الخدمات القانونية والمالية وغيرها من الخدمات المتخصصة[5].

وعلى هذا الأساس فإن العناقيد الصناعية تمثل أحد أهم الأساليب لزيادة الصادرات وخفض معدلات البطالة، وجذب الاستثمارات الأجنبية ورفع معدلات النمو الإجمالية، حيث تتجاوز فكرة التجمع المجردة إلى إرادة خلق التعاون والتنسيق بين السلسلة المجتمعة بحيث يؤدي التجمع في النهاية إلى رفع القدرات الإنتاجية والتنافسية للجميع.

ومن هذا المنطلق يعتبر مفهوم العنقود الصناعي مفهوما ديناميكيا حيث أنه يحتوي على سلسلة العلاقات والتأثيرات الداخلية والخارجية التي تؤدي إلى زيادة التنوع التكنولوجي، وهو ما يجعل استخدام التكنولوجيا المتقدمة بمثابة القوى المحركة الأساسية لتطوير ونمو العنقود وتجدر الإشارة إلى أن ديناميكية العنقود لا تنعكس فقط على التوسع في عوامل الإنتاج وإنما تؤدي إلى تطور القدرات الإنتاجية والتي تؤدي باستمرار إلى خلق منتجات جديدة وبالتالي إعادة تشكيل الأسواق.

ثانيا: نشأة العناقيد الصناعية وتطور العلاقات الصناعية داخلها

1- النشأة:

وجدت العناقيد الصناعية لأول مرة في إيطاليا في أواخر سبعينيات القرن العشرين وكان من الأوائل الذين اهتدوا إليها بانياسكو (1977) وجاكومو بيكاتيني (1979) وسيباستيانو بروسكو (1982) وسيلنيو غوليو(1982) وجوجيو فوا (1983)، وقد أثارت قدرا كبيرا من الاهتمام لدى علماء الأعمال التجارية، ويقر الباحثون بالدور الهام الذي قامت به المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الإيطالي الذي هو إلى حد كبير حصيلة تنظيم الاقتصاد في شكل تكتلات أو عناقيد صناعية وتمثل تجربة إيطاليا واحدة من أكبر التجارب المتعلقة بالعناقيد الصناعية نجاحا ولا تزال النقطة المرجعية الرئيسية في المناقشات الأكاديمية ومناقشات السياسة العامة التي تدور حول تكتلات الشركات الصغيرة والمتوسطة[6].

وتنشأ العناقيد الصناعية إما بصورة عفوية كما يحصل في كثير من البلدان المتقدمة النمو مثل إيطاليا و إما نتيجة لمبادرات تدخليه، وسياسات دعم حكومية تهدف إلى تحفيز إقامة الروابط كما هو الحال في الحالتين لا تخلق قوى السوق وحدها المستوى الأمثل من التعاون بين الشركات لأن التعاون مرده في العادة إلى انخفاض تكاليف المعاملات أو ارتفاع مستوى الثقة أو الاثنين معا، غير أن السياسة التدخلية الفعالة ترتكز على أفضل الممارسات، وهذه الأخيرة تكون في معظمها مكملة لقوى السوق.

ويعتمد وجود نمط من أنماط العلاقات الصناعية داخل العنقود على أساس نشأة العنقود وأيضا على أساس المرحلة التي يمر بها وتعدد أسباب نشأة العناقيد الصناعية وغالبا ما تكون هذه الأسباب هي ظروف سابقة لعملية التكوين وقد تنشأ العلاقات الصناعية نتيجة لأبحاث ودراسات قامت بها إحدى الجامعات والمراكز البحثية أوضحت فيها أهمية إنشاء هذه العناصر وطرق تكوينها[7].

كما تنشأ العناصر الصناعية نتيجة للطلب على المنتج النهائي أو وفرة عوامل الإنتاج كما قد تنشأ نتيجة لزيادة الطلب على سلعة أو خدمة غير متوفرة بما يدفع لإنشاء العقود، وأحيانا يفضل المنتجون

التواجد بجانب عوامل الإنتاج أو في الأماكن التي تتوافر فيها الصناعات المغذية وبالتالي ينشأ العنقود، وبمجرد الانتهاء من عملية تكوين العنقود وبداية عملية الإنتاج يبدأ العنقود بالتطور والنمو خاصة إذا ما توافرت المؤسسات المحلية الداعمة والمساندة للعنقود وإذا ما اشتعلت المنافسة المحلية بين الشركات العاملة،وتساعد قصص النجاح التي يحققها العنقود على اجتذاب المهارات والأفكار الابتكارية من الجهات المحيطة كما يظهر الموردون المتخصصون وتبدأ عملية التركيز المعرفي داخل العنقود وتعمل المؤسسات المتخصصة على توفير الأبحاث البيئية الأساسية والتدريب المتخصص للعاملين[8].

وتستمر عملية التطور ونمو العنقود طالما كان هناك ظهور لشركات ومؤسسات جديدة واختفاء لشركات أخرى وقد يستمر تطور العنقود لعدة قرون[9].

2- تطور العلاقات الصناعية داخل العنقود :

يمر نمو العلاقات الصناعية داخل العناقيد الصناعية بعدد من المراحل تتمثل فيما يلي[10]:

1. تكون عدد كبير من المنشآت في مجال الصناعة أو الخدمات الصناعية؛
2. اندماج الشركات الصغيرة وبعضها البعض في علاقات أفقية، واندماج الشركات الصغيرة و المتوسطة مع الكبيرة في علاقات رأسية، ويبدأ ظهور اقتصاديات التكتل؛
3. تبدأ العناقيد في النمو وخلق اقتصاديات الكفاءة نتيجة التجمع؛
4. تعمل العناقيد بكفاءة ولكن تحتاج إلى المزيد من التطوير والابتكار في المنتجات والعمليات الإنتاجية للاحتفاظ بمستوى التنافسية الحالي كما تظل في حاجة إلى تقويم الروابط الدولية.

وهناك عدد من الأسباب التي تفقد العناقيد الصناعية ميزتها التنافسية وتؤدي إلى تراجع نموها وتطورها مثل:

- التغيير في التكنولوجيا المستخدمة في الإنتاج والتي يترتب عليها أن تكون مهارات العاملين الموردين والخبرات العالمية والفنية المستخدمة في عملية الإنتاج غير ملائمة لنوعية التكنولوجيا الجديدة؛
- التغيير في أذواق واحتياجات المستهلكين والتي يترتب عليها عدم ملائمة المنتجات لاحتياجات السوق؛
- وجود تكتلات أو وجود معوقات لعملية المنافسة.

3- معايير تصنيف العناقيد الصناعية :

يتم تصنيف العناقيد الصناعية وفقا لعدد من المعايير[11]:

3-1- حسب مرحلة التطور والنمو:

وتنقسم العناقيد وفقا لمرحلة النمو إلى:

- **الطور الجنيني**: وهي المرحلة التي يكون فيها العنقود صغيرا ولديه إمكانيات نمو كبيرة؛
- **طور الإنشاء**: حيث تظل هناك إمكانية لنمو العنقود رغم كبر حجمه؛
- **طور النضج**: حيث يكتمل فيه بناء العنقود وتصبح إمكانية النمو ضئيلة للغاية.

3-2- حسب عمق العلاقات بين الوحدات:

وتنقسم العناقيد الصناعية إلى عناقيد ذات علاقات عميقة أو ضحلة أو غير معروفة،وذلك وفقا لعمق الروابط الإنتاجية بين الوحدات و عدد المؤسسات القائمة داخل العنقود.

3-3- حسب ديناميكية العمالة:

وتنقسم العناقيد وفقا لتطور حجم العمالة إلى عناقيد في حالة نمو أو انخفاض أو استقرار، ويعتبر العنقود في حالة استقرار إذا كان التغير في حجم العمالة يتراوح ما بين زائد و ناقص 10 بالمائة.

3-4- أهمية العلاقات الجغرافية:

كما يتم تقسيم العناقيد وفقا لمستوى المنافسة، طبقا للعلاقات الجغرافية سواء كانت على المستوى الإقليمي أو الوطني أو الدولي.

4- العلاقات الصناعية داخل العنقود:

ترتبط فكرة العناقيد الصناعية عدد من المفاهيم الأساسية المرتبطة بالمراحل المختلفة لإتمام العملية الإنتاجية ودورة السلع والخدمات و المنتجات الوسيطة بين الوحدات المختلفة داخل العنقود، وتشتمل هذه المفاهيم على الصور المختلفة للعلاقات الصناعية بين المنشآت والتي من أهمها [12]:

4-1- التقاعد من الباطن:

يشير مفهوم التعاقد من الباطن إلى أحد أشكال الاعتماد المتبادل بين الوحدات الإنتاجية، حيث تقوم أحد الوحدات بإنتاج المنتج النهائي، وذلك وفقا للمواصفات التي تحددها الوحدة التي يتم الإنتاج لصالحها، و يمثل مفهوم التعاقد من الباطن احد أشكال العلاقات بين المنشآت في إطار العناقيد الصناعية بما يمثل شبكات من الصناعات و التي تمثل نمط العلاقات الأفقية بين المنشآت.

ويأخذ التعاقد من الباطن عدة أشكال منها [13]:

- **التعاقد من الباطن من أجل شراء الطاقة الإنتاجية**: حيث يقوم المنتج الأصلي لسلعة ما بالتعاقد مع احد الوحدات الإنتاجية لإنتاج هذه السلعة وفقا لمواصفات محددة، ، في نفس الوقت الذي تقوم فيه الشركة الأصلية بإنتاجها، وذالك نتيجة عدم قدرة الشركة الأم على إنتاج الكمية الكافية لتغطية الطلب على هذه السلعة، وهذه الحالة تمثل علاقة مؤقتة بين الشركة الأم و المقاول من الباطن؛
- **التعاقد من الباطن نتيجة التخصص**: حيث تقوم الشركة الأم بتفويض المقاول الفرعي بإنتاج الكمية المطلوبة من السلعة، وتمثل هذه الحالة نوع من التكامل الرأسي في العملية الإنتاجية؛
- **التعاقد من الباطن مع المورد**: هذه الحالة تماثل حالة التخصص في كونها نوع من التكامل الراسي، إلا أن المقاول الفرعي يسيطر تماما على عملية التصميم و التطوير و طرق الإنتاج، ويتفق مع الشركة الأم على تصنيع أحد أجزاء المنتج النهائي.

4-2- التزويد الخارجي:

بشير هذا المفهوم إلى قيام الشركة الأم بشراء السلع الوسيطة أو الخدمات المساعدة للعملية الإنتاجية بدلا من إنتاجها داخليا، وفي هذه الحالة تقوم إحدى الوحدات والتي عادة ما تكون صغيرة أو متوسطة بإنتاج تلك المكونات أو تقديم تلك الخدمات لصالح الشركة الأم، ويمثل التزويد الخارجي أحد أشكال العلاقات الرأسية بين المنشآت.

4-3- التحالفات الإستراتيجية:

تتجه الشركات إلى هذه العلاقات لما لها من ميزة في التشارك في تكلفة الحصول على الخدمات الفنية، التكنولوجية و المعلوماتية، و بالتالي توفير تكاليف أن تقوم الشركة بمفردها بهذا الجهد، والذي يتطلب ليس فقط تكلفة مرتفعة تفوق أحيانا طاقة شركة بمفردها،وإنما أيضا يجب القيام به على نطاق واسع حي يمكن أهلاك تكلفته، إضافة إلى وجود مجموعة من الشركات في نشاط مجمع يؤدي إلى الاستفادة من تنوع الخبرات من خلال الاحتكاك. ويلاحظ أن هذا النوع من العلاقات الصناعية خارج مجال الإنتاج أصبح يحتل أهمية كبيرة في العناقيد الصناعية المتطورة وخاصة العالمية منها، ويتطلب هذا النوع من العلاقات وجود بيئة أعمال ناضجة ومتطورة، حتى يمكن أن تتجه إليه الشركات، كما أنه يستدعي وجود قاعدة تشريعية وقانونية كفأة حتى يمكن تفعيل أثاره الإيجابية.

ثالثا :سياسات تطوير العقود الصناعي وعلاقة بمحددات الميزة التنافسية (دعم الصناعات الصغيرة و المتوسطة)

يتبع تفعيل إستراتيجية العناقيد الصناعية أساليب سيادة نمط من العمل الشبكي للوحدات الإنتاجية والحكومية والتمويلية، وغيرها في عملية دعم التنافسية، كذالك يتطلب من الحكومة القيام بدور

مختلف، فالسياسات الكلية لدعم التنافسية رغم ضرورتها إلا أنها غير كافية، فالجهات الحكومية تستطيع التأثير بصورة أكثر فعالية على المستوى الجزئي من خلال إزالة العقبات والمعوقات التي تحول دون قيام العناقيد أو تعرقل أداء العناقيد القائمة بالفعل، بالإضافة إلى تصميم سياسات تكنولوجية وفنية ذات خصوصية بالعمليات الإنتاجية الخاصة بالعنقود.

1- السياسات اللازمة لتطوير العناقيد الصناعية:

أن تفعيل إستراتيجية العناقيد يتطلب العمل على جذب اهتمام المشاريع الصغيرة و المتوسطة الحجم إلى أهمية العنقود و المزايا التي تعود من العمل في هذا الإطار.

وفي هذا المجال يمكن تقسيم السياسات والخطوات التي يجب إتباعها من أجل خلق و تمكين العناقيد الصناعية من أداء دورها في الاقتصاد الوطني إلى مجموعتين [14]:

- **المجموعة الأولى**: وهي تتعلق بالسياسات إلى يجب إتباعها لتنمية الصناعات الصغيرة و المتوسطة التي يمكن أن يتكون منها العقود، فلا يمكن تنمية العنقود دون تنمية و مساعدة الوحدات الأساسية الداخلة فيه و هي الشركات، وفي حالة اختيار أسلوب العنقود كإستراتيجية لتنمية الصناعات فإن أنواع المساندة المطلوب منحها للشركات وإن كانت لا تختلف على المستوى الجزئي عن الأساليب الأخرى لتنمية الصناعات الصغيرة و المتوسطة، مثل الدعم الفني والمالي والتكنولوجي...الخ، إلا أن الاختلاف يكمن في أسلوب منح هذه المساعدات؛
- **المجموعة الثانية**: وهي تتعلق بالسياسات المساعدة على خلق هذه العناقيد وتأهيلها للقيام بدورها.

ومن هنا يقع على الدولة مسؤولية المساعدة في نضوج العنقود من خلال:

- تصميم البرامج التي تشجع على إرساء نمط شبكي من العلاقات مثل تشجيع التعاقد من الباطن وتشجيع تبادل المعلومات؛
- إنشاء مراكز تدريب مشتركة و شركات مشتركة جديدة يساهم فيها العاملون في العنقود إضافة إلى آخرين؛
- أيضا مسؤولية الدولة من إقامة الربط بين العنقود الصناعي ونظام التطوير وهو النظام الذي يضم ثالوث نظم التعليم و التدريب و نظم الإنتاج ومؤسسات البحث العلمي و الجامعات، إذا أن هذا الربط هو الذي يدفع إلى تطوير العنقود ووصوله إلى مرحلة التنافسية العالمية؛
- تحديد الأنواع المختلفة من العناقيد الصناعية الموجودة داخل اقتصادها وتتعرف على مرحلة التطور التي وصل إليها كل منها، حتى لا يضر تصميم السياسة الاقتصادية على المستوى الكلي بأحد العناقيد الهامة.

2- السياسات المساندة للعناقيد الصناعية في بعض الدول :

في حين تشكك بعض الآراء في جدوى العناقيد الصناعية بالنسبة للدول النامية خاصة في ظل فائض العمل الموجود في معظمها و الذي يدفع إلى طريق المنافسة السعرية عن طريق تخفيض الأسعار من خلال تخفيض الأجور، وهو ما لا ينعكس بالأثر المطلوب على الجودة و الكفاءة، إلا أن التجارب الناجحة في بعض الدول النامية لعناقيد صناعية لعبت دورا حيويا في اقتصاديات هذه الدول وهذا استعراض لبعض هذه السياسات[15].

2-1- تجربة البرازيل في دعم العناقيد الصناعية :

السياسات المساندة	الوصف
السياسات التنظيمية	اتخذت الحكومة البرازيلية عدد من السياسات التنظيمية لدعم عنقود صناعة الأحذية
التسويق	يساند العنقود البرازيلي ما لا يقل عن 6 تنظيمات تجارية، بالإضافة إلى هيئة المعارض التجارية لصناعة الأحذية المحلية التي تعمل على تنظيم معرض دولي سنوي وبصفة منتظمة. بالإضافة إلى منظمة خدمات الشركات الصغيرة البرازيلية فهي تقدم الدعم المستمر للشركات الصغيرة لتمكينها من الاشتراك في المعارض ومن أهم مظاهر الدعم تخفيض تكاليف حجز منافذ العرض بالنسبة للشركات الصغيرة.
التدريب والدعم الفني والتكنولوجي	- تقوم مدارس التكوين المهني بتقديم التدريب في مجالات دباغة الجلود وتصميم الأحذية وغيرها من المجالات المتعلقة بصناعة الأحذية الجلدية

2-2- تجربة إيطاليا :

السياسات المساندة	الوصف
السياسات التنظيمية	- يتركز الدعم الحكومي على تقديم خدمات الأعمال الأكثر ملائمة لكل نوع من الصناعات من خلال مراكز للخدمات في المناطق الصناعية وتقوم بتقديم مجموعة متنوعة من الخدمات أهمها تأمين الصادرات مع شهادات الجودة واعتماد العلامات التجارية.....الخ
التسويق **التدريب والدعم الفني والتكنولوجيا**	- تقوم مراكز الخدمات بتقديم عدد من الخدمات المتعلقة بتنظيم المعارض تسيير الحصول على المعلومات الخاصة بالأسواق الجديدة والتكنولوجيا المتطورة والدعاية للمنتجات - تقوم مراكز الخدمات بتقديم عدد من الخدمات المتعلقة بالتدريب ودعم الابتكار والتحديث

2-3- تجربة الشيلي:

السياسات التنظيمية	- قامت هيئة الصناعات الصغيرة والمتوسطة بتعيين مدير مسؤول عن كل مجموعة مشاريع، وتكون مهمته الأساسية تمثيل المجموعة المسؤول عنها في التعامل مع المؤسسات والتنظيمات المختلفة
التسويق	- عملت هيئة الصناعات الصغيرة على تنظيم المعارض الداخلية و الخارجية بالإضافة إلى خلق علاقات مباشرة مع المصانع الأجنبية في نفس الصناعة مثل: الصناعات الخشبية
التدريب والدعم الفني والتكنولوجيا	الاعتماد على العديد من المؤسسات التدريبية والتعليمية لرفع مستويات الإنتاج من حيث الجودة والتصميم والمواصفات الفنية وذلك من خلال الدورات التدريبية المتعددة التي تقدمها هذه المؤسسات للشركات العاملة في هذا المجال.

خاتمة:

ما يمكن استنتاجه هو تأكيد لما ثم افتراضه حيث أن إستراتيجية العنقود الصناعي تعد أحد أهم أساليب تطوير الصناعات الصغيرة والمتوسطة ودعم قدراتها الإنتاجية بما يساعد تلك الصناعات على تحقيق مزايا تنافسية من إمكانية استخدام التكنولوجيا المتطورة وتخفيض التكاليف المتعلقة بالإنتاج بالإضافة إلى رفع جودة وتنافسية المنتجات النهائية وهذا ما ينعكس ليس فقط على المستوى الجزئي وإنما أيضا على المستوى الكلي لما له تأثير على الاقتصاد الوطني لأن خلق صناعات تنافسية يعطيها القوة على النفاذ إلى الأسواق الخارجية.

الهوامش و الإحالات:

1-Michael E porter,» clusters and the new economics of competition"; Harvard business review,1998,p78.

2- أ.د لبنى عبد اللطيف و آخرون " العناقيد الصناعية كإستراتيجية لتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم "، تقرير مقدم إلى مجلس الوزراء المصري، جويلية 2003، ص 12.

3- نفس المرجع السابق، ص 12.

4- نفس المرجع السابق، ص 13

5- تقرير وزارة التجارة والصناعة البريطانية، الصادر بتاريخ 2003/07/14 في الموقع الالكتروني www.dti.gov.uk/clusters.

6- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، " زيادة إنتاجية الشركات الصغيرة والمتوسطة وتعزيز قدراتها التنافسية من خلال التكتل والتشبيك – دراسة حالة صناعة الملابس في لبنان، 2004، تقرير من الموقع الالكتروني www.escwa.org.lb

7- أ.د لبنى عبد اللطيف وآخرون، نفس المرجع السابق، ص 18.

8- نفس المرجع السابق، ص 18.

9- Erol taymaz, and Yilmaz kilicaslan, « subcontracting:a model for industial devellopement ,ERF 7th conférence ,amman, p84-85.

10- أ.د لبنى عبد اللطيف و آخرون، نفس المرجع السابق ص 19.

11- نفس المرجع السابق، ص 21.

12- نفس المرجع السابق، ص 15.

13- Erol taymaz, and Yilmaz kilicaslan, op-cit, p02.

14- عمر محمد عثمان صقر، " مدى تأثير برنامج الإصلاح الاقتصادي المصري على القدرة التنافسية للاقتصاد المصري، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية وإدارة الأعمال، جامعة حلوان، العدد الأول، 1997، ص 215.

15 – محمود حسن حسين، " الميزة التنافسية ومناهج قياسها مع التطبيق على قطاعات الخدمات في مصر (صناعة البرمجيات)، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية وإدارة الأعمال، جامعة حلوان، 1997، ص 198.

قائمة المراجع:

المراجع العربية:

1- أ.د لبنى عبد اللطيف و آخرون " العناقيد الصناعية كإستراتيجية لتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم "، تقرير مقدم إلى مجلس الوزراء المصري، جويلية 2003.

2- تقرير وزارة التجارة والصناعة البريطانية، الصادر بتاريخ 2003/07/14 في الموقع الالكتروني www.dti.gov.uk/clusters.

3- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، " زيادة إنتاجية الشركات الصغيرة والمتوسطة وتعزيز قدراتها التنافسية من خلال التكتل والتشبيك – دراسة حالة صناعة الملابس في لبنان، 2004، تقرير من الموقع الالكتروني www.escwa.org.lb

4- عمر محمد عثمان صقر، " مدى تأثير برنامج الإصلاح الاقتصادي المصري على القدرة التنافسية للاقتصاد المصري، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية وإدارة الأعمال، جامعة حلوان، العدد الأول، 1997.

5- محمود حسن حسين، " الميزة التنافسية ومناهج قياسها مع التطبيق على قطاعات الخدمات في مصر (صناعة البرمجيات)، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية وإدارة الأعمال، جامعة حلوان، 1997.

المراجع الأجنبية:

1- Michael E porter,» clusters and the new economics of competition"; Harvard business review,1998.

2- Erol taymaz, and Yilmaz kilicaslan, « subcontracting:a model for industial devellopement ,ERF 7th conférence ,amman.